أقيم في قاعة التحرير بقصر بيان

أمير البلاد يشمل برعايته وحضوره افتتاح ملتقى الكويت للاستثمار

المبارك: الكويت في المركز الأول إقليمياً.. وضمن المراكز الخمسة الأولى عالمياً حسب مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي

سمو الأمير يتقدم الحضور خلال النشيد الوطني

سمو الشيخ جابر المبارك متحدثاً

علي الغانم: الكويت تشهد خطوات واسعة وإجراءات متسارعة تهدف الى تشجيع قيام وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مشعل الجابر: زيادة الكفاءة الاقتصادية باتت مساراً ورؤية لخلق تنوع اقتصادي

تحت رعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أقيم صباح أمس «حفل افتتاح ملتقى الكويت للاستثمار» وذلك في قاعة التحرير بقصر بيان.

ووصل موكب سموه إلى مكان الحفل حيث استقبل بكل حفاوة وترحيب من قبل كل من وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل الجابر.

وشهد الحفل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة.

وبدأ الحفل بالنشيد الوطني ثم تلاوة آيات من الذكر الحكيم، بعدها ألقى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء كلمة قال فيها: قبل عامين حظيت الدورة الأولى لملتقى الكويت للاستثمار برعاية صاحب السمو أمير البلاد وها هو الملتقى يعاود الانعقاد وقد تشرف بالرعاية والحضور الساميين وفي قصر بيان بالذات ولست أعرف رسالة يمكن أن توجه إلى المستثمرين أفصح وأوضح وأنصح من هذه الرسالة عن اهتمام دولة الكويت وبتوجيه من قمة القيادة السياسية بالاستثمار المباشر وتهيئة المناخ المناسب لاجتذابه ونجاحه ومن جهة ثانية أستميحكم عذرا يا صاحب السمو في أن أقرأ بحضوركم هذا تشجيعا وتبريكا لجهود هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وما أصابته من توفيق خاصة وأنها تنظم ملتقاها الثاني بالتعاون والتكامل مع القطاع الخاص ليلتقي فيه القطاعان في مسار الرؤية وكويت المستقبل تأكيدا لسياسات الدولة الرامية إلى أن يضطلع القطاع الخاص بدوره الصحيح قاطرة للتنمية وأداة للتحول ومحورا للاصلاح.

ورغم أن دعوة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت تعتبر حديثة نسبيا إلا أنها – بالتأكيد – صادقة واعدة وفي موعدها الصحيح ورغم أن البيئة الاستثمارية الكويتية لا تزال تعيش تطورا إداريا وتشريعيا حديثا وعميقا وسريعا إلا انها أصبحت على درجة من النضوج بحيث تعامل الاستثمار الأجنبي معاملة الاستثمار الوطني دون تعقيد أو تمييز وإذا كان انخفاض أسعار النفط يضع ضغوطا على ميزانية الدولة فقد واكبت هذا الانخفاض تعبئة غير مسبوقة للرؤى الهادفة لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية وأمام ملتقى كهذا يزهو بأصحاب الخبرة والاختصاص لست بحاجة إلى القول إن اقتصادا يواجه هذا القدر من التحديات ويعيش مرحلة بهذا الزخم من الحراك هو اقتصاد يزخر بآفاق واسعة من الفرص كما أني لست بحاجة إلى التذكير بأن العوائد ترتبط بجرأة القرار وريادة الاستثمار خاصة وأننا نتحدث عن دولة مميزة بعبقرية المكان وحيوية السكان وديمقراطية واستقرار النظام السياسي وعدالة واستقلال النظام القضائي وقوة ملاءة الجهاز المصرفي ورشاد السياسات النقدية ومصداقية القطاع الخاص فضلا عن بنية أساسية حديثة ومشاريع صغيرة ومتوسطة تتكامل مع القطاعات الأخرى باستخدام ذكي ومكثف لاقتصاد المعرفة هذا كله بالإضافة إلى أن الكويت تملك من الاحتياطات ما يؤهلها لعبور جسر التحول والإصلاح بثقة واقتدار.

إذ لا تقتصر أهمية الاستثمارات الأجنبية على كونها آلية فاعلة لاجتذاب التدفقات التمويلية وإنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة في البلد المضيف والتي تؤدي إلى تعميق مفهوم الكلفة والعائد من خلال تعزيز اقتصادات الحجم وتطوير احترافية الإدارة وإغناء شبكة وتقنيات التسويق والنهوض بالقدرات البشرية وتحسين القدرة التنافسية بتعزيز حجم وجودة الاستثمار وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

من هنا حظي موضوع حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية واضحة في الدول النامية بشكل خاص ولم تقصر دولة الكويت بهذا المجال سواء في مجال الإعفاءات الضريبية والجمركية وحرية التحويل واستخدام العمالة وتوفير القسائم وإتاحة التسهيلات المصرفية واستكمال البيئة الاستثمارية الجاذبة والمنافسة والعادلة.

ورغم نجاح الكويت – ولله الحمد – في توفير كافة هذه الحوافز التقليدية وبمعايير علمية واضحة فإنها – في ضوء الدراسات العلمية والتجارب العالمية – تثق وتركز على أن الحوافز الحقيقية والفاعلة لاجتذاب التدفقات الاستثمارية الوطنية والأجنبية على حد سواء هي الثقة والحرية والسياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي ووجود قطاع خاص وطني كفء ومليء قادر على الإسهام في مشاريع البنية التحتية وبرامج التخصيص.

أما عن الحرية والانفتاح فإن الكويت هي الدولة النموذج التي تعتبر الحرية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي منطلق وجودها وهدفه في آن معا كما يعتبر الانفتاح والتعاون الدولي من الركائز الأساسية لرؤيتها الداخلية والخارجية باعتبارها شرط تحرر التنمية من شرنقة السوق المحلية من جهة وباعتبارها من ضمانات الأمن الخارجي والإقليمي من جهة ثانية.

وأما عن مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي فإن الكويت تقع في المركز الأول إقليميا وتحتل أحد المراكز الخمسة الأولى عالميا وعندما ننتقل إلى حافز الثقة بالديمقراطية والقضاء والعدالة والثقة بمصداقية الشريك الوطني وكفاءته وملاءته فإني أرجو أن تسمحوا لي بأن أقف وأن أقف طويلا معتزا ومعتدا وأن أقف طويلا واثقا وداعيا إلى أن نتعاون جميعا بما يحقق المصالح المشتركة وبما يعزز دور الكويت الإنساني والديمقراطي والتنموي.

ويسرنا جميعا أن نرحب بضيوف ملتقانا الكرام راجين لهم إقامة طيبة ومشاركة مثمرة وعودا حميدا وقد لمسوا اقتناعا واحساسا معنى "أثر الفراشة" في اختيار الكويت شريكهم في المنطقة.

كما أهنئ غرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة الاستثمار المباشر على هذا التعاون عميق المدلول وطني الهدف متمنيا لهما كل التوفيق في خدمة الكويت واقتصادها وأتشرف أن أختم كلمتي بما بدأت به متقدما من صاحب السمو أمير البلاد بأصدق آيات الشكر والتقدير لسامي حضوره وكريم رعايته.

تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ثم ألقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم كلمة قال فيها: انطلاقا من الارتباط العضوي الوثيق بين أهداف (ملتقى الكويت للاستثمار) ودور القطاع الخاص سجل الملتقى في دورته الأولى تعاونا واضحا ومميزا بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغرفة تجارة وصناعة الكويت وقد حرص الطرفان هذا العام على الارتقاء بهذا التعاون إلى صعيد الشراكة تأكيدا لثقة القطاع الخاص الكويتي باقتصاد وطنه ومستقبله.

ذلك أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يثق باقتصاد أية دولة بأكثر من ثقة المستثمر الوطني باقتصاد دولته ومن هنا جاءت هذه الشراكة لتؤكد أن المواطن الكويتي تملؤه ثقة مطلقة بتوفيق الله وبقدراته وبمستقبل اقتصاده.

لقد نجحت دول عديدة مختلفة الحجم والمساحة والموقع والمعطيات في تحقيق التحول الاقتصادي الكبير رغم أنها كانت تواجه تحديات أصعب مما نواجهه بكثير وتملك من الإمكانات أقل مما يتوفر للكويت بكثير.

وإذا كانت الكويت تحتل في بعض المؤشرات مواقع لا تكافىء قدراتها ولا تعكس متانة أوضاعها فإن هذا يعود – بالدرجة الأولى – إلى أن الكويت لا تجامل ولا تتجمل وإلى أن الديمقراطية الكويتية تتيح من الشفافية ما يؤدي غالبا الى محاسبة الذات بقسوة.

وتشهد الكويت هذه الآونة خطوات واسعة وإجراءات متسارعة تهدف الى تشجيع قيام وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بل ومتناهية الصغر أيضا وهذا حراك بالغ الأهمية تنمويا وعميق الأبعاد اجتماعيا وسياسيا ولا بد من الحفاظ على زخمه وطبيعته الفنية والوطنية غير أن هذا كله – على ضرورته وأهميته – يجب أن لا يكون على حساب المشروعات التنموية الكبيرة بل يجب أن يسير موازيا لها مرتبطا بها وهنا يأتي دور الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي على حد سواء.

إن نسبة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مجموع عدد المؤسسات الانتاجية يتراوح في معظم دول العالم بين 80 في المئة و 95 في المئة وفي كافة هذه الدول تتعايش هذه المشاريع مع المشاريع الكبيرة وتشكل مخزونها التقني والابداعي وأكاد أجزم حين أزعم أن فرص الاستثمار في المشاريع الكبيرة المتاحة في دولة الكويت تمثل مساحة واسعة على الخارطة الاستثمارية للبلاد وليس ثمة شك في أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة وتفعيل قانون وبرامج التخصيص من جهة ثانية يمثلان إطارا جاذبا وفاعلا لمثل هذه الاستثمارات.

علي الغانم

وأقف على منبر (ملتقى الكويت للاستثمار) ويلح علي الفكر والذكر (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق) الذي استضافته الكويت بكل كفاءة واقتدار في فبراير الماضي تنفيذا لمبادرة صاحب السمو أمير البلاد التي عكست حكمته وسداد رأيه والتي أحدثت تحولا غير مسبوق في بناء العلاقات العربية العربية وكرست دور الكويت التنموي والإنساني.

وفي الوقت ذاته حقق العراق خلال المؤتمر نجاحا كبيرا في تقديم صورة واضحة عن بيئته الاستثمارية وفي عرض نماذج كثيرة ومؤهله من مشاريعه.

أذكر كل هذا وبإيجاز شديد لأخلص الى القول إن (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق) يجب ألا ينتهي بالنسبة إلينا مع انتهاء فعالياته بل هو يبدأ بعدها وانطلاقا منها من خلال متابعته والبناء عليه بالتنسيق مع الجهات العراقية المعنية على الصعيدين العام والخاص وبالتعاون مع المؤسسات الدولية والشركات المهتمة بالاستثمار في العراق.

وإني على ثقة بأن العلاقة بين (ملتقى الكويت للاستثمار) وبين عملية إعادة إعمار الدول العربية التي مر بها زلزال الربيع هي أقوى كثيرا مما يبدو على السطح ذلك أن موقع الكويت وبنيتها الأساسية والمؤسسية وأجهزتها المصرفية والتمويلية وسياساتها المنفتحة على الأسواق العالمية والتعاون الدولي تؤهلها لأن تكون بوابة رئيسية لعملية اعادة الاعمار بكل مواقعها وقطاعاتها.

وإن توظيف هذه الحقيقة لما فيه مصلحة الكويت ومصالح كافة الأطراف المعنية يمثل مسؤولية كويتية بالغة الأهمية يجب أن يتعاون على النهوض بها القطاعان العام والخاص وهي مسؤولية لا تحتمل التأجيل ولابد من العمل على أعلى مستوى فني ممكن لوضع تصور كامل لأهدافها وأدواتها وآلياتها بحيث تكون الكويت بوابة لوجستية وتجارية ومالية للتنمية والإعمار في المنطقة وبحيث تكون عملية إعادة الإعمار عموما محركا أساسيا للاستثمار في الكويت من خلال تعبئة الاستثمارات الوطنية واجتذاب التدفقات الأجنبية وتطوير (ملتقى الكويت للاستثمار) ليكون منصة فاعلة فكرا وترويجا لتحقيق هذا الهدف.

وختاما كنت في الملتقى الأول ضيفا على جلسة الافتتاح فاستثمرت كرم الضيافة وأسهبت وفصلت أما اليوم فلا أتمتع بهذه الصفة وأجد من واجبي كمضيف ألا أثقل عليكم أكثر مما فعلت وأختم بالإعراب عن أطيب التمنيات لضيوف الكويت والملتقى وعن جميل الترحيب بحضوركم ومشاركتكم. ثم أعود لأرفع ثانية صادق آيات الشكر والعرفان لصاحب السمو أمير البلاد الذي منح الملتقى نجاحا فائقا ومبكرا عندما شرفه بكريم رعايته وسامي حضوره.

مرحلة تنموية جديدة

كما ألقى مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل الجابر كلمة قال فيها: إن أول ما تفرضه هذه المناسبة ويمليه الواجب هو أن أرفع إلى مقامكم السامي يا صاحب السمو أسمى آيات الشكر والعرفان لتفضلكم بشمول ملتقى الكويت الثاني للاستثمار برعايتكم السامية وتشريفنا جميعا بحضوركم على نحو جعل مبناه أكثر بعدا ومعناه أبعد أثرا كون تشريفكم لهذا الملتقى الاستثماري بمثابة إعلان عن مرحلة تنموية جديدة في معطياتها جادة في توجهاتها مراعية للتطورات وواعية للتحديات وثاني ما تقتضيه هذه المناسبة ويعبر عما في النفس من مشاعر هو سعادتي الغامرة بمشاركة غرفة تجارة وصناعة الكويت للهيئة تنظيم هذا الملتقى والتحضير لفعالياته الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن النهوض بمقومات الاقتصاد الوطني يستلزم شراكة حقيقية بين جناحي التنمية المتمثلين بالقطاعين العام والخاص.

واسمحوا لي ياصاحب السمو بأن استهل كلمتي باقتباس البعض من سديد كلامكم حيث وجهتم بأهمية التركيز على تنويع مصادر الدخل والتوجه نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر للمساهمة في نهضة وطننا وبناء اقتصاد متين متنوع ومنتج يعتمد على كفاءة الإنسان الكويتي وتعزيز قدرته التنافسية.

إن زيادة الكفاءة الاقتصادية لم تعد مجرد توجه سياسي أو برنامج إصلاحي في جدول أعمال ملتقى اقتصادي بل باتت مسارا ورؤية لخلق تنوع اقتصادي يتخذ محور الانفتاح نهجا ويؤمن بالتنافسية قناعة ويستند إلى الكفاءة والتوازن عمادا على هذه الثوابت وانطلاقا من هذه القناعات يتجلى نهج الكوادر الوطنية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الذي لا يقف عند حدود الواجبات المهنية بل يتعداها إلى تحمل المسؤولية الوطنية المؤمنة بأن التنمية الحقيقية تقتضي العمل المخلص والدؤوب لاستقطاب وتوطين أكبر قدر من الاستثمارات المباشرة العابرة للحدود وإقامة كيانات اقتصادية تشارك القطاع الخاص الكويتي في صنع مستقبل مضيء لأجيالنا القادمة.

وما ثقة كبرى الشركات والكيانات العالمية إلا تأكيدا على صحة النهج وجدية الخطوات وسلامة التطلعات والطموحات التي أفضت إلى حجم استثمارات مباشرة بلغت منذ بداية عمل الهيئة إلى الآن ما يقارب 5ر2 مليار دولار ستوفر مستقبلا أكثر من 1000 فرصة وظيفية للشباب الكويتي.

ضيوفنا الكرام لعله من المفيد في هذا السياق أن نتأمل وبقدر كبير من الإمعان فيما تنعم به دولتنا الحبيبة من مزايا جعلتها محط أنظار المستثمرين وقبلة المهتمين بالثروات البشرية والطبيعية التي عمادها شباب واع للتحديات قادر على اجتياز الصعوبات مصمم على تحقيق الإنجازات ففضلا عما تمتاز به دولة الكويت من عراقة وأصالة وكفاءة وطموح وملاءة مالية خصنا الله بموقع فريد يجمع الشرق بالغرب وجاد علينا بقيادة حكيمة جعلت من أميرها قائدا للانسانية وبسياسة رشيدة ومتوازنة جعلتنا محور التواصل ومركز الالتقاء وبقضاء مستقل ونزيه يكفل لكل ذي حق حقه.

ومن الثابت أن أولى خطوات الإصلاح هو تحديد المشكلة وقد حظي الشأن الاقتصادي باهتمام عام يتجه إلى ضرورة التشخيص الدقيق للحالة الاقتصادية وتحليل عناصرها تمهيدا لاعتماد العلاج المناسب وطرح الحلول الهادفة إلى رفع معدلات الأداء بمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال جهود إصلاحية واضحة الأهداف والمنطلقات محددة السياسات والإجراءات مبرمجة الأولويات والخطوات.

لقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا ملحوظا في إصدار مجموعة التشريعات المهمة للاصلاح الاقتصادي وما كان ذلك إلا نتاج تعاون مثمر وتفاهم بناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي هذا الإطار تتناسق السياسات المالية والاقتصادية للحفاظ على متانة الأداء الاقتصادي واستقرار التصنيف السيادي لدولة الكويت وتتضافر الجهود لتنويع مصادر الدخل وتوسيع حزمة الفرص الاستثمارية الواعدة في ظل دور محوري للقطاع المصرفي الكويتي الذي اثبت جدارته وتميزه.

وانطلاقا من كل ما سبق تشكلت محاور ملتقى الكويت الثاني للاستثمار كونه فرصة للاطلاع على أبرز جوانب السياسات والتوجهات الاقتصادية والتنموية والمالية التي تتبناها دولة الكويت وما توفره الجهود التنموية من فرص استثمارية واعدة في كافة القطاعات الحيوية والمهمة وما يقدمه القطاع المصرفي من أدوات تمويلية تساهم مع المزايا والضمانات التي تنص عليها التشريعات الكويتية في تشجيع وتوطين الاستثمارات في البلاد.

وقد تم عرض فيلم وثائقي بعنوان "كويت.. اكتشف الفرصة" والذي يطرح رؤية دولة الكويت بتوفير الفرص الاستثمارية العالمية واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقد غادر سموه مكان الحفل بمثل ما استقبل به من حفاوة وترحيب.

بسم الله الرحمن الرحيم
غرفة تجارة وصناعة الكويت
www.kuwaitchamber.org.kw
تذكير لحضور اجتماع الهيئة العامة
تذكيراً بالدعوة التي كررت الغرفة نشرها للمشاركة في الاجتماع الرابع والخمسين لهيئتها العامة، تلفت الغرفة نظر أعضائها إلى أن موعد هذا الاجتماع هو:
هذا اليوم الأربعاء 21 / 3 /2018
الساعة العاشرة صباحاً في مبنى الغرفة
وتؤكد الغرفة أن إبراز البطاقة المدنية الأصلية أو شهادة الجنسية شرط ضروري لحضور الاجتماع، كما أن حمل بطاقة الانتخاب أو إيصال تسديد الاشتراك عن عام 2018 يسهل كثيراً إجراءات الحضور.
والله ولي التوفيق
رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت